الجمهورية التونسية
RÉPUBLIQUE TUNISIENNE
وزارة الشؤون الثقافية
MINISTÈRE DES AFFAIRES CULTURELLES

تقرير حول إعداد المخطط الثلاثي للتنمية

2025-2023

بوزارة الشؤون الثقافية

جوان 2022

إعداد :

راضية العامري : مديرة مكلفة بتسيير مكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة

إسكندر الهمّامي : كاهية مدير بمكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة

آليات التحليل الاستراتيجي المعتمدة في إعداد مشروع المخطط الثلاثي في قطاع الثقافة

مصفوفة PESTEL ومصفوفة SWOT

كما تم الاستناد إلى سلاسل القيم الخاصة بالوزارة وإلى جملة البرامج المدرجة في مهمة الثقافة في إطار منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف لتحديد المحاور الاستراتيجية للمخطط حتى يتيسر تنزيل هذه المحاور في الميزانيات السنوية. (أنظر الصفحة الموالية)

الدراسات التي تم الإستناد إليها لتحديد الأهداف النوعية

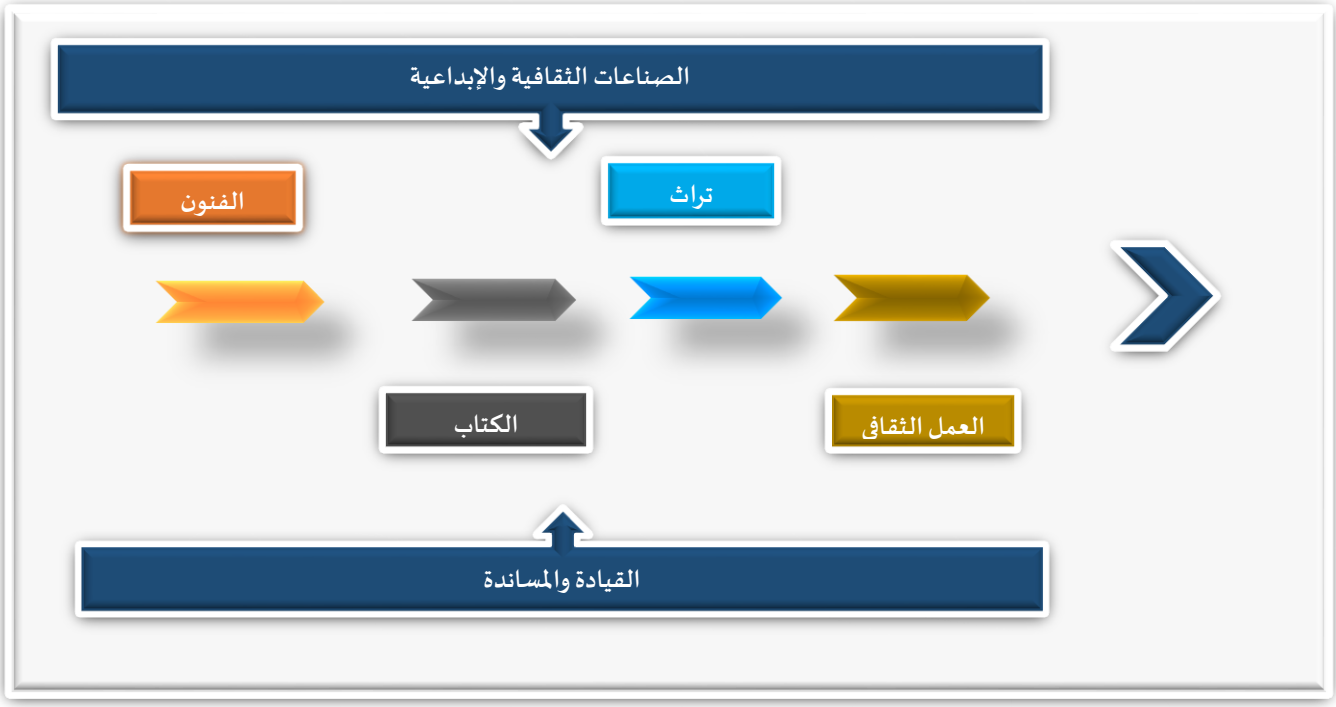

سلاسل القيم لوزارة الشؤون الثقافية

المخطط الثلاثي

2025-2023

التصرف في الميزانية حسب الأهداف

الفنون | الكتاب | القيادة والمساندة | العمل الثقافي | التراث

برنامج الثقافة

مشروع المخطط الثلاثي للتنمية 2023-2025 : مصفوفة SWOT

نقاط الضعف

- ضعف الميزانية المخصصة للوزارة.
- اهتراء البنية التحتية لجزء كبير من المؤسسات الثقافية.
- الافتقار إلى إطار تشريعي وترتيبي يتلاءم مع خصوصيات القطاع الثقافي.
- محدودية فاعلية منظومة حقوق الملكية الأدبية والفنية ومجالات تدخلها.
- غياب إطار قانوني ينظم وضعية الفنان والمهن الفنية.
- غياب لا مركزية ثقافية فعلية.
- عدم مواكبة المضامين الثقافية لتطلعات مستهلك المنتوج الثقافي.

نقاط القوة

- شبكة هامة من المؤسسات الثقافية : اكثر من 700 مؤسسة منتشرة على كامل تراب الجمهورية.
- ثراء المخزون الثقافي المادي وغير المادي.
- عراقة عدد من المهرجانات والتظاهرات الثقافية والفنية وتميزها على المستوى الإقليمي.
- توفر الخبرة و الكفاءات في تنظيم التظاهرات الثقافية والفنية.

مصفوفة SWOT

المخاطر

- غياب رؤية استراتيجية أفقية للثقافة يشارك في إعدادها وتنفيذها جميع المتدخلين من وزارات مجتمع مدني وقطاع خاص.
- النصوص التشريعية المنظمة للاستثمار لا تاخذ بعين الاعتبار خصوصية القطاع الثقافي.
- ضعف آليات إسناد وتمويل المشاريع الثقافية الخاصة.
- عدم المواءمة بين مخرجات نظام توفير الكفاءات من خريجي الجامعات والمعاهد التدريبية من جهة وحاجة القطاع من جهة أخرى.
- قانون الصرف يمثل عائقا نحو دفع الاستثمار في الصناعات الثقافية الإبداعية

الفرص

- مناخ سياسي يدعم الديمقراطية وحرية التعبير
- رصيد كبير للمعالم التاريخية والمواقع الاثرية التي تنتمي لعديد الحقبات التاريخية والمنتشرة على كامل تراب الجمهورية.
- تتويج المبدعين التونسيين في عديد المحافل الدولية.
- تعدد وتطور الوسائط التكنولوجية بما في ذلك التكنولوجيات التي تخدم الصناعات الثقافية والإبداعية.
- مقومات طبيعية، سياحية، ثقافية وحضارية تساعد على جعل تونس وجهة عالمية لتصوير الأفلام السينمائية.
- توفر الكفاءات والطاقات خاصة الشابة في المجالين الإبداعية والفنية.

الفهرس

الاستراتيجية القطاعية :..... 1

الإشكاليات الهيكلية والظرفية :.....2

المحاور الرئيسية لخطة التنمية القطاعية :.....4

I. الصناعات الثقافية والإبداعية رافعة للتنمية
الشاملة والمستدامة ومحفزة للاستثمار 4

II. الكتاب ركيزة أساسية للثقافة الداعمة للتنمية المستدامة 8

III. تصرّف أنجع في التراث صونا ومحافظة وتثمينا وترويجا.....10

IV. العمل الثقافي : بنية تحتية ومضامين ثقافية أكثر تطوّرا
وجاذبيّة تدعم الثقافة المندمجة والتضامنية:.....13

V. المجالات الفنية والإبداعية عنصر أساسي نحو منوال تنموي
يقوم على التميّز والابتكار وخلق القيمة المضافة العالية:.....14

VI. خدمات ثقافية مرقمنة تستند لمبادئ الحوكمة والممارسات
الفضلى في القطاع الثقافي:.....18

VII. إطار قانوني يؤسس لقطاع ثقافي متطور ومهيكل:.....19

VIII. حضور ثقافي فاعل إقليميا ودوليا يحقّق الإشعاع
الثقافي لبلادنا ويخدم جاذبيّتها.....21

ملحق : المؤشرات الكمية.

الإستراتيجية القطاعية

يقتضي الخيار الاستراتيجي في المجال الثقافي في جعل الثقافة دعامة أساسية في بناء المستقبل وقاطرة أساسية لتنمية شاملة ومندمجة ومستدامة يكون الانسان محورها وهدفها الرئيس عبر تنمية القدرات الذاتية للأفراد وإتاحة الفرص أمامهم للابتكار والإبداع والمبادرة وترسيخ قيم الإنتماء والإندماج والثقة في الذات لديهم وبناء القدرات وصقل حسهم النقدي وكذلك عبر دورها في الإدماج الإجتماعي والمجالي وفي بناء مجتمع متوازن والسمو به.

هذا، فضلا عن الترفيع في مساهمة الثقافة في خلق الثروة من خلال دفع الصناعات الثقافية والإبداعية بإعتبارها رافعة للإقتصاد الجديد القائم على القدرة على الإضافة والتميز والإبتكار وحسن إستخدام الوسائل الحديثة للمعلومات والإتصال والتكنولوجيات الرقمية وتوظيفها في الميادين الإبداعية وكذلك عبر تطوير الإستثمار في مجالي التراث والسياحة الثقافية وتحقيق النقلة النوعية المنشودة في مجال الديبلوماسية الثقافية بما يمكن من الإرتقاء بجاذبية بلادنا وبإشعاعها الثقافي وطنيا ودوليا.

الإشكاليات الهيكلية والظرفية

يواجه القطاع الثقافي عدة إشكاليات لعل أهمها ضعف الميزانية المرصودة لوزارة الشؤون الثقافية التي حالت دون تنفيذ السياسات العمومية في هذا القطاع بالكيفية المرجوة علاوة عن غياب رؤية استراتيجية شاملة ومتجددة يتم إعدادها وفق منظور تشاركي تضم جميع الفاعلين والمتدخلين على المستوى الوطني إلى جانب عديد الإشكاليات على المستوى التشريعي والهيكلي والإجرائي من ذلك عدم ملائمة الإطار القانوني الحالي والذي لا يمثل حافزا لتشجيع المستثمرين الخواص على الاستثمار في المجال الثقافي على الرغم من الفرص والإمكانيات التي يمكن أن يوفرها هذا القطاع سيما في المجال الرقمي والصناعات الثقافية والإبداعية وتثمين التراث والترويج له ودفع السياحة الثقافية إلى جانب عدم مواكبة منظومة التمويل البنكي وإسناد المشاريع الثقافية من قبل هياكل التمويل المالي والبنكي ومؤسسات الضمان لمتطلبات السوق في مجال الصناعات الثقافية والإبداعية وما إنجر عن ذلك من ضعف مساهمة القطاع في خلق الثروة ومحدودية قدرته التشغيلية وتركز معظم مواطن الشغل في القطاع الغير المهيكل.

أما فيما يتصل بالتراث فإن هذا القطاع مازال غير قادرٍ على مواكبة عديد التطورات والمتغيرات في المجال حيث أن مجلة حماية التراث الأثري والتاريخي والفنون التقليدية الصادرة سنة 1994 لم تتضمن أحكامها التنصيص على مفهوم التراث الثقافي على غرار التراث الثقافي غير المادي والمغمور بالمياه على عكس ما تضمنته عديد التشاريع المقارنة كما يعاني هذا القطاع من ضعف الإعتمادات المرصودة له سيما وأن البلاد التونسية تتميز بشساعة الأراضي ذات الصبغة الأثرية فضلا عن تعدد المواقع الثقافية والمعالم التاريخية وهو ما يمثل حائلاً أمام تحقيق استراتيجية الوزارة في مجال التثمين والنهوض بهذا القطاع وإلى تشعب الشروط والمسالك والإجراءات الخاصة بإبرام عقود اللزمات والشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لإنجاز مشاريع إقتصادية في مجال التراث.

أما في مجال المتحفية فيفتقر هذا القطاع إلى إطار قانوني ينظمه إلى جانب غياب سياسة تسويقية تضبط إستراتيجية العمل والأهداف لدعم هذا المجال الواعد والذي بوجوده يمكن أن تكون المتاحف عاملا محفزا للثقافة على إعتبار أن المؤسسة المتحفية يمكن أن تكون شريكا فاعلا في مجال رسم السياسة الثقافية على المستوى الوطني والجهوي والمحلي والترويج لثقافة القرب ودفع السياحة الثقافية.

و من أبرز الإشكاليات الأخرى أيضا التأخير الحاصل في إرساء لامركزية ثقافية ناجعة وفعّالة على المستوى المرفقي وتردّي وضع البنى التحتية الثقافية التي تعاني من القدم والترهل وعدم مواكبتها من

حيث الشكل والمضمون لإنتظارات المستهلك للمنتج الثقافي وإلى إفتقارها لإطار قانوني ملائم مما إنعكس سلباً على أدائها وحدّ من نجاعتها ومن قدرتها على مواكبة تطور متطلبات العمل الثقافي وكذلك من الإستجابة إلى قواعد التصرف السليم.

كما تعتبر الوضعية القانونية للفنان والمهن الفنية من أبرز الإشكاليات في هذا القطاع، على الرغم من المساعي والمجهودات التي تبذلها الوزارة منذ سنوات في العمل على وضع نص تشريعي منظم لوضعية الفنان بما يمكنه من الإسهام في تطوير الحياة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والارتقاء بالقطاع الثقافي وتعزيز أدائه، فإنه لم يتسن وضع إطار تشريعي ملائم لهذه الفئة.

المحاور الرئيسية لخطة التنمية القطاعية

I. الصناعات الثقافية والإبداعية رافعة للتنمية الشاملة والمستدامة ومحفزة للاستثمار:

أصبحت الصناعات الثقافية والإبداعية محل إهتمام دول العالم المتقدم وبعض الدول النامية في القرن الحادي والعشرين لما أضافته هذه الصناعات من ثروات كبيرة لإقتصاديات تلك البلدان وتَصدر منتجات هذه الصناعات المشهد في التجارة العالمية متجاوزة بذلك تجارة السلاح والنفط والغذاء والدواء وكافة السلع الأكثر شيوعا.

وبالاستناد إلى اليونسكو فإن "الصناعات الثقافية هي الصناعات التي تُنتج وتوزع النتاج والخدمات الثقافية، أيّ التي يتبيّن لدى النظر في صفتها، أو أوجه استعمالها، أو غايتها المحدّدة، أنها تجسد أو تنقل أشكالاً للتعبير الثقافي بصرف النظر عن قيمتها التجارية."

ويتضمن مفهوم الصناعات الثقافية صناعة النشر والكتب والإعلام المرئي والمسموع والمطبوع، مروراً بالسينما، والموسيقى، والفيديو، إلى جانب الصناعات التقليدية، والصناعات الثقافية، ومتاحف التراث الثقافي، والمواقع الأثرية والمعالم التاريخية ، والأرشيف والأحداث الثقافية الكبرى، والمكتبات، فضلاً عن صناعة البرامج المعلوماتية، وألعاب الفيديو، والتصميم بشتى أنواعه، سواء أكان يتعلق بمبتكرات الألبسة أم بتصميم الألعاب، أم البرامج، أم تصميم المباني وغيرها، حيث تحتاج جميع تلك الصناعات إلى الأفكار الإبداعية التي تختزنها عقول الموهوبين.

ووعيا من الوزارة بأهمية هذه الصناعات تم إعداد دراسة لتشخيص واقع الصناعات الثقافية والإبداعية في تونس حتى تكون منطلقا لخارطة تطوير هذه الصناعات حيث ستعمل الوزارة خلال فترة المخطط على وضع إطار مرجعي لتصنيف الصناعات الثقافية والإبداعية ضمن التصنيف الوطني للأنشطة « NAT » حتى يستوعب الإحدى عشر مجالا الذين أقرتهم الدراسة والذي يشمل الهندسة المعمارية، التراث، الفنون البصرية، الفنون الركحية، الموسيقى، النشر، السينما والفيديو، الميديا السمعية والمرئية، التصميم الإبداعي، ألعاب الفيديو والألعاب التفاعلية والمهرجانات والتظاهرات الثقافية والإبداعية.

والعمل على **إعتماد التصنيف الجديد** من قبل المؤسسات والهياكل العمومية المعنية بالإستثمار وبتجميع الإحصائيات ذات العلاقة بالصناعات الثقافية والإبداعية وفي تحديد التوجهات الإستراتيجية لهذا القطاع.

أما على **مستوى المهن** فستعمل الوزارة على **تشخيص المهن الجديدة** في هذه المجالات وضبط **بطاقات الوصف الوظيفي الخاصة** بها والتي ستكون منطلق لوضع خطة للتكوين في هذه المجالات بالإضافة إلى العمل على تطوير البرامج والأساليب الكفيلة بتنمية قُدرات الموارد البشرية بالوزارة والمصالح الخارجية ومؤسسات العمل الثقافي .

وبغاية **دفع الإستثمار في مجال الثقافة والتراث** سيتم العمل على إعداد **دليل خاص بالمستثمر في القطاع الثقافي ومراجعة كراسات الشروط المنظمة لممارسة بعض الأنشطة في المجال الثقافي والصادرة سنة 2001 وما بعدها** حتى تواكب التحولات التي عرفتها التشريعات المتعلقة بالإستثمار بصفة عامة وبالقطاع الثقافي بصفة خاصة بالإضافة إلى العمل على أن **تأخذ التشريعات ذات العلاقة بالإستثمار بالاعتبار خصوصيات قطاع الثقافة والتراث.**

وبغاية **دفع تمويل المشاريع** سيتم العمل على **وضع خطة إتصالية متكاملة للتعريف بآليتي الرعاية الثقافية وتَدخّل صندوق ضمان القروض المسندة للصناعات الثقافية**

كما ستعمل الوزارة على تطوير موارد هذه الآلية. بالإضافة إلى تنظيم **سلة من التظاهرات الثقافية والفنية** المتعلقة بالصناعات الثقافية والابداعية قصد إتاحة اللقاء البناء بين مختلف الفاعلين الثقافيين وخاصة مع هياكل التمويل في الداخل والخارج.

كما ستعمل الوزارة **على تطوير برامج المرافقة والتحضين للمؤسسات الناشئة في مجال الصناعات الثقافية والإبداعية** [1] **إلى جانب تعزيز قدرات هذه المؤسسات على إدارة المشاريع الثقافية والفنية المبتكرة** وعلى **إمتلاك المهارات وحسن استغلال التكنولوجيات الرقمية ودفع التصدير بالإضافة إلى تحفيز الابتكار والتجديد الرقمي**[2] من خلال التثمين المستدام والناجع للتراث عبر **إنجاز تطبيقات ومضامين ومسالك ثقافية وسياحية رقمية** ومن خلال **إحداث مخبر لرقمنة التراث**[3].

[1] الغاية عدد 4.4 من الهدف الرابع لأهداف التنمية المستدامة

[2] الغاية عدد 8.2 من الهدف الثامن لأهداف التنمية المستدامة

[3] الغايات عدد 8.9 و 11.4 لأهداف التنمية المستدامة

ولتعزيز اكتساب مرتادي المؤسسات الثقافية وخاصة الشباب منهم للمهارات الثقافية الرقمية سيتم العمل على **إحداث أحد عشَرَ مركزًا إبداعياً نموذجياً " des hubs créatifs "بالمؤسسات الثقافية**[4].

وحيث تعتبر **حقوق الملكية الأدبية والفنية** [5]عاملا أساسيا لدفع الصناعات الثقافية والإبداعية وتشجيع الإستثمار في القطاع سيتم **مواصلة الانخراط في الاتفاقيات الدولية** على غرار معاهدة المنظمة العالمية للملكية الفكرية بشأن حق المؤلف المؤرخة في 20 ديسمبر 1996 ومعاهدة المنظمة العالمية للملكية الفكرية بشأن الأداء والتسجيل الصوتي بتاريخ 20 ديسمبر 1996 وإتفاقية روما لحماية فناني الأداء ومنتجي التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعات لسنة 1961.

وبغاية تنمية موارد المؤسسة التونسية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة سيتم **إحداث صندوق خزينة بتوظيف معلوم على رقم المعاملات بالنسبة للشركات والتجار و غيرهم في حدود 5 %** يدفع عند استخلاص الأداء بمبلغ أدناه 100 دينار بالنسبة لدافعي الأداء بالمبلغ الجزافي بالإضافة إلى **وضع أحكام توجب الإدلاء بشهادة خلاص حقوق المؤلف وحقوق فناني الأداء ومنتجي التسجيلات السمعية والسمعية البصرية عند إسناد الصفقات العمومية المتعلقة بالإشهار العمومي وتدعيم نسبة بث المصنفات الموسيقية والمسرحية والأدبية التونسية ضمن القنوات الإذاعية والتلفزية العمومية والخاصة والجمعياتية .**

وحيث تعتبر **المهرجانات والتظاهرات الثقافية والفنية** أحد أعمدة الصناعات الثقافية والإبداعية بالنظر لدورها التنموي الهام إلى جانب دورها التثقيفي والترفيهي سيتم العمل على **إدارة هذه التظاهرات بإعتماد قواعد التصرف الحديث في كل المراحل من التخطيط، البرمجة والإعداد إلى التنظيم والتقييم ورقمنة التعامل مع المهرجانات داخل الجهات بإحداث منظومة تنظم طلبات الدعم وكراسات الشروط والتنظيم الإداري والمالي وحوكمة المهرجانات والتظاهرات الثقافية والفنية للحد من العجز المالي وإعتماد مقاييس ذات صبغة مالية و فنية لضبط التكاليف وتنظيم التعامل مع المستشهرين وتنظيم دور المؤسّسة كمشتري عمومي ناشط في مجال استثنائي إلى جانب تنظيم عملية خلاص الموارد البشريّة العاملة في مجال تنظيم المهرجانات من الموظّفين وغير الموظفين.**

[4] الغاية عدد 4.4 من الهدف الرابع لأهداف التنمية المستدامة

5 الغاية عدد 1.4 من الهدف عدد 1 لأهداف التنمية المستدامة

ولتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص[6] في هذا المجال ستتولى الوزارة خلال فترة المخطط **العمل على إسناد تنظيم أحد المهرجانات الدولية لفائدة المجتمع المدني أو القطاع الخاص** على أن يتم تقييم هذه التجربة في فترة لاحقة.

كما ستعمل الوزارة على **تعزيز الممارسات الثقافية ودفع الإقبال على مختلف المنتوجات الثقافية** من خلال **وضع جملة من الحوافز والتشجيعات التي من شأنها أن تدفع هذه العملية من ضمنها آلية "الشيك الثقافي".**

6 الغاية عدد17.17 من الهدف عدد 17 لأهداف التنمية المستدامة

II. الكتاب ركيزة أساسية للثقافة الداعمة للتنمية المستدامة :

تعتبر **صناعة الكتاب** من أهم الصناعات الثقافية، ذلك لأنّ منتوجها لا يُسهم في الحركية الثقافية والاقتصادية وحسب، بل في تطوير المعارف ونموها. من أجل ذلك، يُنظر إلى الكتَاب باعتباره صناعة من الواجب وضعُها ضمن أولى الإهتمامات الإستراتيجية.

ووعيا من الوزارة بأهمية هذا القطاع، سيتم **العمل على إحداث المركز الوطني للكتاب** الذي سيتولى **رسم السياسات الوطنية في قطاع الكتاب** ويقدم **التصورات الكفيلة بتطوير عناصر سلاسل القيم** في مجال الكتاب من إبداع ونشر وتوزيع بالإضافة إلى **إحداث منصة إلكترونيّة " بوابة الكتاب التونسي"** للتعريف بحركة النشر بتونس والترويج للإصدارات التونسية الجديدة بالداخل والخارج .

كما سيتم العمل على **إعادة تنظيم الدعم العمومي في قطاع الكتاب**[7] من خلال مراجعة النصوص القانونية المنظمة لآلية إقتناء الكتاب التونسي والمجلات والدوريات وآلية التوصية بالنشر وذلك من **خلال مراجعة مسارات الدعم ضمانا لمزيد من الشفافية وحوكمة التصرف** في المال العمومي وترشيده.

وإعتبارا للدور التثقيفي والدور الإقتصادي لمعارض الكتاب من حيث نشر ثقافة المطالعة وتوفير فرص تسويقية للكتاب الثقافي سيتم العمل على **وضع تصور لتنظيم معارض الكتاب الجهوية حتى تضطلع بدورها التنموي وتحيي الممارسة الثقافية بالجهات**. كما سيتم العمل على وضع تصور جديد **للمشاركات التونسية في معارض الكتاب بالخارج.**

وحيث يعتبر مبدأ " عدم ترك أي أحد خلف الركب" الوعد المركزي التحويلي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة زيادة على ما جاء في المادة 27 من الإعلان العالمي لحقوق الانسان الذي إقتضى ما يلي : "..... لكلِّ شخص حقُّ المشاركة الحرَّة في حياة المجتمع الثقافية، وفي الاستمتاع بالفنون، والإسهام في التقدُّم العلمي وفي الفوائد التي تنجم عنه" سيتم خلال فترة المخطط الثلاثي العمل على **دعم أصناف جديدة من الكتب الموجهة لذوي الاحتياجات الخصوصية**[8] كالكتاب الثقافي الصوتي والكتاب الثقافي المكتوب بطريقة براي لفائدة ضعيفي وفاقدي البصر بالإضافة إلى **انجاز نسخ صوتيّة (Audio Book)** بالشراكة مع مؤسسة تأمينات كومار للروايات الفائزة

[7] الغاية عدد 16.16 من الهدف عدد 16 لأهداف التنمية المستدامة

8 الغايات 1.5 و4.5 من أهداف التنمية المستدامة

سنويا بجائزة الكومار الذهبي لفائدة رواد المكتبات العمومية من فاقدي وضعيفي البصر كما سيتم العمل على **بعث فضاءات مهيئة للغرض لفائدة الفئة المذكورة بالمكتبات العمومية**.

ودعما **لسياسة "ثقافة القرب" خاصة في الوسط الريفي والمناطق الحدودية والجبلية** ستتولى الوزارة **الترفيع في رصيد المكتبات المتنقلة** وذلك **باقتناء وحدات جديدة** لتغطية حوالي 1500 تجمع ريفي لا تتوفر به نقاط إعارة **وتنظيم تظاهرة "كتاب على الحدود" بـ17 منطقة على الشريط الحدودي ودعم المدونة الشعرية والثقافة الجبلية** من خلال تنظيم أيام الشعانبي للشعر الشعبي والشعر الفصيح بجبل الشعانبي وجبل سمامة كما سيتم العمل على **تنظيم مسالك توزيع الكتاب الثقافي في كامل الجهات الداخلية وخاصة الأحياء الشعبية والأوساط الريفية والمناطق الحدودية**.

وبغاية **تنمية الميول القرائية**[9] لدى كل الفئات وتفعيل دور العائلة في تبني الاقبال على الكتاب ودعما لانفتاح المكتبة على محيطها الخارجي سيتم **العمل على بعث فضاءات سن ما قبل الدراسة بالمكتبات الجهوية والعمومية وتنظيم البطولة الوطنية للمطالعة** إضافة **إلى تركيز مشروع حدائق المطالعة بالمكتبات العمومية وتنظيم مصيف الكتاب والأيام الوطنية للمطالعة والمعلومات**.

وحيث يعتبر **التراث المكتوب**[10] ركيزة أساسية من ركائز الهوية الثقافية، وعنوان اعتزازها بذاتيتها الحضارية في تاريخها وحاضرها سيتم العمل خلال فترة المخطط على **حماية وتثمين وضمان ديمومة التراث المكتوب** من خلال مواصلة **مشروع رقمنة التراث المكتوب ومشروع المتحف الرقمي للتراث التونسي المكتوب ومشروع إعادة نشروترجمة الكتب القديمة**.

أما على **مستوى الترجمة** فستعمل الوزارة على **تعزيز التبادل العلمي والثقافي** عبر الانفتاح على الثقافة والآداب المتنوعة **الإفريقية والآسياوية والأمريكية اللاتينية وإعتماد آليات التسويق الحديثة** وذلك **بإستهداف أسواق جديدة** تعتمد على مؤلفات الثقافة العامة والمؤلفات التي تعالج القضايا الراهنة والإنتاج الأدبي العالمي المتوج بجوائز عالمية و أجدّ المؤلفات في الأدب والفكر والمؤلفات العالمية الأكثر مبيعا " bestseller" **وعدم الاقتصار على الإنتاجات الأكاديمية والتوجه نحو شريحة جديدة من الفئات المستهدفة تضم الأطفال واليافعين**.

9 الغاية عدد 4.7 من أهداف التنمية المستدامة

10 الغايات 8.9 و11.4 من أهداف التنمية المستدامة

كما سيتم العمل على **التعريف بالفكر التنويري التونسي المعاصر** عبر **ترجمة منتخبات لأبرز الرواد على الصعيد الوطني في مجال الفكر الإصلاحي والحداثي** ونقله إلى اللغات الأجنبية في سياق تاريخيّ معاصر محلّيّا ودوليّا يقتضي تصحيح المسارات الفكريّة والقيم الدينية.

أما على **مستوى التكوين في مجال الترجمة** فسيتم التوجه نحو الدورات التدريبية المنظمة عن بعد والدورات التكوينية في مجالات ترجمية جديدة مثل ترجمة المواقع الإلكترونية وصفحات الواب وترجمة المنصات الإلكترونية وقواعد البيانات ومحركات البحث، وترجمة الأعمال السمعية البصرية فنية كانت أو علمية أو وثائقية.

III. تصرّف أنجع في التراث صونا ومحافظة وتثمينا وترويجا:[11]

يُعتبر التراث صانع هويات الأمم، ينبغي المحافظة عليه بإختلاف أوجهه المادية وغير المادية صيانة وترميما وتوثيقا وتسويقا وإحتضان الموروث الثقافي وترسيخ أهميته لدى الأجيال الصاعدة.

وحيث أصبحت **مجلة حماية التراث الأثري والتاريخي والفنون التقليدية** غير قادرة على الاستجابة إلى متطلبات الحماية والإحياء، لعدم مواكبتها للاتفاقيات الدولية المصادق عليها على غرار إتفاقية حماية وصون التراث غير المادي والتراث المغمور بالمياه ، بالإضافة إلى عدم ملائمة المجلة للنصوص الوطنية في مجال التراث الصادرة بعد سنة1994 وافتقارها إلى الآليات والضوابط المتعلقة بتشريك القطاع الخاص في مجال الاستثمار في قطاع التراث، ستعمل الوزارة خلال فترة المخطط على **تدعيم الحماية القانونية للتراث والمحافظة عليه والعمل على تثمينه وإستثماره وجعله مصدرا إنمائيا على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي والثقافي** من خلال **مراجعة المجلة وتطويرها لتنسجم مع القوانين الوطنية والمعاهدات الدولية** ترسيخا للحماية القانونية للتراث ليكون مصدرا إنمائيا إقتصاديا وإجتماعيا، وتدعيما لمبدأ الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وتفعيلا لدور مختلف الفاعلين في قطاع التراث كالجماعات المحلية والجمعيات المدنية.

11 الغايات 8.9 و11.4 من أهداف التنمية المستدامة

بالإضافة **إلى وضع إطار قانوني ينظم القطاع المتحفي** من حيث التصنيف والمحتوى وطرق التسيير والإستغلال سواء المتاحف العمومية أو الخاصة لأهميتها ودورها الهام في الحفاظ على المخزون الثقافي والذاكرة الجماعية، علاوة على دورها التربوي والتثقيفي ومساهمتها الفعالة في الدورة الاقتصادية خاصة من خلال تسويق المنتجات المتحفية.

أما على مستوى دفع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال تثمين التراث وإستغلاله وإدماجه في الدورة الإقتصادية[12]، فسيتم العمل على **مزيد تبسيط الإجراءات المتعلقة بالإستثمار في قطاع التراث** في إطار برنامج مراجعة الإجراءات الإدارية المستوجبة على المتعاملين مع الإدارة قصد تطوير مساهمة المستثمرين الخواص كمًا وكيفًا في تمويل القطاع، من خلال مضاعفة عدد اللزمات وتطور عدد المقاولين والباعثين المهتمين بالإستثمار في الصناعات الثقافية والإبداعية والسماح لهم تحت إشراف المؤسسات المرجعية في قطاع التراث بإنجاز الدراسات والحفريات والترميم وتمتيعهم بدورات تكوينية في مهن التراث ، مع الحرص على تهيئة المعالم التاريخية والمواقع الأثرية للزيارة ، ودمجها في الدورة الاقتصادية. بالإضافة إلى تنفيذ **البرنامج الخاص بآلية اللزمات الثقافية والسياحية المتعلقة بالمعالم ذات الطابع التاريخي** بالشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والممول من قبل الاتحاد الأوروبي في إطار مشروع "التراث 3000" المتفرع عن برنامج "تونس وجهتنا".

كما ستعمل الوزارة على **مراجعة النصوص التشريعية والترتيبية المنظمة لقطاع التراث هيكليا ووظيفيا** فضلا عن **الأمر المتعلق بإعداد الخارطة الوطنية للمو اقع الأثرية والمعالم التاريخية.**

وفي إطار الإلتزام بإتفاقية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو" بشأن حماية التراث الثقافي غير المادي لسنة2003 ومع تزايد التهديدات التي يتعرض إليها التراث غير المادي بفعل التغيرات الناجمة عن تطـور الحياة العصرية التي غزت ميادين الحياة اليومية في مختلف تجلياتها وإزاء غياب إطار تشريعي ومؤسساتي لصون هذا الشق التراثي الهام ستعمل الوزارة على **إحداث هيكل إداري يعنى بالتراث غير المادي**، للمحافظة على الخصوصيات الثقافية والحضارية وعلى الذاكرة الوطنية جردا وتوثيقا لمكوناته التراثية.

أما على مستوى **حماية التراث وتثمينه** فسيتم العمل على تنفيذ مشروع **إعادة تهيئة و تثمين متحف قرطاج و محيطه** الممول في إطار أتفاقية هبة بين الجمهورية التونسية و الإتحاد الأوروبي

12 الغاية عدد 17.17 من اهداف التنمية المستدامة

بالإضافة إلى **تعزيز الحماية المباشرة** من خلال **إستكمال مشروع السلامة والتأمين الذاتي للمواقع والمعالم والمتاحف وحوكمة التصرف في المواقع المسجلة تراثًا عالميًا والمواقع الكبرى عبر إحداث هياكل تشرف على هذه المواقع**، ضمانا لسلامتها وحسن التصرف فيها **واستكمال الجرد الوطني للمنقولات** عبر **وضع قاعدة بيانات موحدة للمنقولات** سواء كانت على ملك الدولة أو مملوكة من قبل خواص، لضمان الإثبات القانوني لإسترجاعها في صورة تصديرها دون إتباع الإجراءات القانونية المستوجبة ومن خلال **إحداث مخازن وطنية وجهوية عصرية بالمواصفات الفنية الدولية**، لحفظ المنقولات الأثرية والمنقولات الإثنوغرافية التي تكشف عنها الحفريات.

كما سيتم العمل على **تعزيز الحماية غير المباشرة** من خلال **تدعيم البحث العلمي ووضع برنامج يضبط أولويات التدخل في مجال الترميم على الصعيد الوطني مع إحترام التوازن بين الجهات ومختلف الأنماط المعمارية والحقب التاريخية**. إلى جانب **تنفيذ سياسة إتصالية ناجعة في مجال تثمين التراث وإستغلاله** من خلال **إحداث منصة رقمية وطنية للتراث** للتحسيس بأهميته والتعريف بمكوناته المادية وغير المادية وتعزيز الوعي به.

وعملا بتوصيات المؤتمر التاسع عشر للوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي والمؤتمرات الموالية للسنوات 2016، 2018 و2021 سيتم خلال فترة المخطط العمل على **إحداث المركز الإقليمي للتراث المغمور بالمياه في مدينة المهدية** الذي سيعنى بتكوين تقنيين من كافة البلدان العربية في مجال الأثار المغمور بالمياه عموما والأثار البحرية خاصة وسيعمل على رفع نسق العمل العلمي والبحوث والحفريات في العالم العربي ويوحد مستوى التكوين.

وحيث يعتبر الخط العربي واحدًا من أبرز الفنون العربية والإسلامية سيتم العمل على **إحداث المركز العالمي لفنون الخط "اقرأ"** بتونس العاصمة الذي سيعمل على وضع السياسات والبرامج الهادفة لترسيخ الهوية العربية من خلال فن الخط العربي واللغات القديمة وعلى احتضان وتأطير أصحاب المبادرات والمشاريع المتعلقة بفن الخط العربي واللغات القديمة .

IV. العمل الثقافي : بنية تحتية ومضامين ثقافية أكثر تطوّرا وجاذبيّة تدعم الثقافة المندمجة والتضامنية :

سيتم العمل خلال فترة المخطط على الإطار القانوني المنظم لقطاع العمل الثقافي من خلال **إستصدار النصوص الترتيبية المتعلقة بإحداث سلك التفقد والإرشاد البيداغوجي بوزارة الشؤون الثقافية وكذلك المتعلقة بإحداث دور الثقافة والمركبات الثقافية**.

وحيث تعتبر إشكالية ربط الفضاء الثقافي بالمجال التربوي قضية محورية وملحة أصبح التفكير في **خلق جسور بين المؤسسات الثقافية ونظيراتها بالوزارات الأخرى ضرورة حتمية وملحة**، سيتم العمل على **تعزيز التنسيق والشراكة مع الوزارات**[13] **التي تعنى بمجالات التربية والتعليم العالي والأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن والشباب والرياضة والشؤون الاجتماعية**.

كما ستعمل الوزارة على وضع سياسات أكثر فعالية وأكثر **إستدامة وذلك من خلال مراجعة وتطوير المضامين الثقافية بشكل يعزز تنوع أشكال التعبير الثقافي** حتى تتلاءم والتحولات التكنولوجية وحتى تستجيب لحاجيات المستهلك الثقافي. كما ستعمل الوزارة على **تيسير نفاذ الفئات الخصوصية للمضامين والبرامج الثقافية** خاصة داخل مؤسسات الحماية الاجتماعية والوحدات السجنية ومراكز رعاية المسنين ومراكز إيواء اللاجئين[14] ...

كما ستعمل الوزارة على مراجعة **منظومة المهرجانات والتظاهرات الثقافية والفنية** لتحقيق نوع من العدالة المضمونية والجغرافية والعمل على إبراز الخصوصيات الثقافية الجهوية وتثمينها وإعداد تصور لتطوير المهرجانات الدولية الكبرى وجعلها أحد عناصر الترويج السياحي.

إضافة إلى **دراسة مختلف الجوانب الضرورية لوضع الإطار القانوني الأنسب لمدينة الثقافة** وصيغ إستغلالها والتصرف فيها من أجل بلوغ الأهداف الأساسية للبرنامج الوظيفي والتقني الذي تم إعداده وإعتماده لإنجاز الدراسات الخاصة بمشروع مدينة الثقافة.

وحيث أصبحت البنية التحتية للمؤسسات الثقافية تحول دون تطور أعداد مرتادي المؤسسات الثقافية وتطور المضامين الثقافية، **ستعمل الوزارة على جعل صيانة وتهيئة وتجهيز هذه المؤسسات بآليات العمل التي من شأنها أن تدفع نحو إستقطاب جميع الفئات المستهدفة**

13 الغاية عدد 17.17 من اهداف التنمية المستدامة

14 الغاية عدد 4.7 من اهداف التنمية المستدامة

أولوية قصوى وتعزيز إنخراط الوزارة في منظومة الاقتصاد في الطاقة عبر إنجاز مشروع إستغلال الطاقة الشمسية بمدينة الثقافة.

٧. المجالات الفنية و الإبداعية عنصر أساسي نحو منوال تنموي يقوم على التميّز والابتكار وخلق القيمة المضافة العالية :

للفنون الإبداعية دور هام في تنمية مواهب الإنسان وتوسيع خياله بالإضافة إلى دورها الكبير في تهذيب الذوق وصقله وفي تذكية القدرة على النقد والحكم والتقييم زيادة على دورها التنموي الهام في خلق الثروة ومواطن الشغل.

ومواصلة لسياسة الوزارة في تنظيم وحماية وتشجيع وإسناد المجالات الابداعية وحيث تمتلك تونس رصيدا فنيا كبيرا من الأعمال الفنية التشكيلية يضم أكثر من13 ألف عملا فنيا إقتنتها الدولة التونسية على مدى سبعين عامًا. وبالنظر للأهمية التاريخية والمادية لهذا الرصيد، يُعتبر **حفظ وحماية المجموعات الفنية المعرضة للتلف وجردها وضمها في قاعدة بيانات في شكل رصيد رقمي** من أبرز مشاغل وزارة الشؤون الثقافيّة في الفترة الحاليّة، باعتبار أهميّة هذه الثروة الفنيّة والوطنيّة التي تُعبّر عن تطوّر الحركة التشكيليّة في تونس وتوثّق لمختلف التيارات والمدارس الإبداعيّة وتُترجم لمقوّمات الهويّة التونسيّة وخصوصيّاتها الحضاريّة حيث ستتولى المصالح المختصة بالوزارة **إستكمال المراحل النهائية في عملية إعداد المنصة الرقمية الخاصة بالتصرف في الرصيد الوطني للفنون التشكيلية** عبر **تنزيل أكثر من 13 الف عملا فنيا بهذه المنصة** بالإضافة إلى مواصلة ترميم **جزء من رصيد الأعمال الفنية التشكيلية وتوفير الفضاءات الكافية لخزن الرصيد الوطني للفنون التشكيلية وفق المعايير والمقاييس الدولية المعمول** بها بالإضافة إلى **تكوين فنيين وخبراء في الاختصاصات الدقيقة**[15] التي تعرف نقصا في الموارد البشرية المختصة كما ستعمل المصالح المعنية على **تنظيم عملية إعارة الأعمال الفنية التشكيلية وتسريع إجراءات إسترجاعها.**

وبغاية **تنمية سوق الفن التشكيلي ورفع الحواجز التي تحول دون تطويره ودون ترويج الأعمال التشكيلية للمبدعين التونسيين** ستعمل الوزارة على **مراجعة التشريعات بما يمكن من ضمان حرية تنقل الأعمال الفنية التشكيلية خارج البلاد** وعلى **إحداث السجل التجاري الخاص ببيع الأعمال الفنية التشكيلية** بالإضافة إلى **دفع المؤسسات العمومية والخاصة لاقتناء الأعمال**

15 الغاية عدد 4.4 من اهداف التنمية المستدامة

الفنية التشكيلية خاصة مع وجود تجارب رائدة لمؤسسات بنكية تونسية تملك أعمال فنية ذات صيت دولي.

كما ستعمل الوزارة على **وضع خطة للتعريف بأهم التيارات والمدارس الفنية التشكيلية والفنانين التشكيليين التونسيين** من خلال **تنظيم تظاهرات فنية تشكيلية دورية وإعداد إتفاقيات شراكة مع الأروقة الخاصة والفضاءات الثقافية الخاصة.**

أما على مستوى حوكمة منظومة الدعم في قطاع الفنون التشكيلية[16] فستعمل الوزارة على **مراجعة عملية تأجير أعضاء لجنة شراء الأعمال الفنية التشكيلية لفائدة الدولة وتنظيم التصرف في الرصيد الوطني للفنون التشكيلية من حيث الاقتناء والاستغلال للمصنفات التشكيلية** وذلك في إطار مسار إجرائي متكامل لحوكمة منظومة الدعم.

وبإعتبار صناعة السينما أحد الإقتصاديات الناعمة التي لايستهان بها خاصة وأن الأرقام الاقتصادية تطغى على النزعة الجمالية في هذا المجال وإيمانا من الوزارة بما يمكن أن يوفره هذا القطاع من مساهمة في الناتج الداخلي الخام وفي خلق مواطن الشغل المباشرة والغير المباشرة، تولت الوزارة إعداد دراسة بغاية التسويق لتونس كوجهة للتصوير في المجال السمعي البصري وسيتم العمل على تنفيذ مخرجات هذه الدراسة من **خلال تطوير الشباك الموحد لإسداء الخدمات الإدارية اللازمة لتصوير الأفلام التونسية والأجنبية** وذلك **بتبسيط ومراجعة الإجراءات الخاصة بمنح رخص التصوير والعمل على المراقبة البعدية** عوضا عن المراقبة القبلية في إطار تشاركي مع الوزارات والهياكل المعنية بالإضافة إلى **مراجعة الإطار القانوني المنظم لعمل الشباك الموحد وتنظيم حملة إتصالية واسعة للتسويق لتونس كوجهة لتصوير المصنفات السمعية-البصرية عامة والتصوير السينمائي بالخصوص.**

أما على مستوى حوكمة منظومة الدعم في مجال الفنون السمعية البصرية[17] فسيتم **العمل على مراجعة شاملة وعميقة لمجمل التشريعات والتراتيب المنظمة لهذا القطاع بغاية تطوير آليات الدعم وموائمتها والتطورات التقنية والتكنولوجية المتنوعة**

16 الغاية عدد 16.6 من أهداف التنمية المستدامة

17 الغاية عدد 16.6 من أهداف التنمية المستدامة

والسريعة التي عرفها العالم في هذا المجال مما ساهم في خلق العديد من الإختصاصات الحديثة والمعاصرة.

وحيث تعتبر إشكالية ربط السينما والفضاء السمعي البصري بالمجال التربوي قضية محورية وملحة أصبح التفكير في **خلق جسور بين السينما والمدرسة والتربية المنزلية** ضرورة حتمية لا يمكن غض الطرف عنها، ستعمل الوزارة على **تعزيز تواجد العروض السينمائية داخل المؤسسات الثقافية وفي الوسط الحضري والريفي والمؤسسات السجنية ومراكز الدفاع والادماج الاجتماعي من خلال العمل بصفة تشاركية مع الوزارات ذات العلاقة للترفيع في نسق عرض ومناقشة الأفلام السينمائية ومن خلال مشروع السينما المتجولة. كما ستعمل بصفة تشاركية مع الجماعات المحلية لتهيئة وإعادة فتح مجموعة من قاعات السينما المغلقة داخل الجهات.**

وفي إطار **الحفاظ على الذاكرة السمعية البصرية الوطنية**[18] **وتثمينها وإتاحتها بإعتبارها الشاهد والأثر لمختلف المحطات السياسية، والإجتماعية، والإقتصادية، والتاريخية لبلادنا** ستواصل الوزارة مشروع **إنقاذ الأرشيف السينمائي والسمعي البصري التونسي** عبر **تهيئة مقرات الحفظ والمعالجة والقيام بالجرد والترميز والفرز ونقل المجموعات السينمائية والسمعية البصرية إلى مقرات مهيئة للحفظ ورقمنة الأرشيف السينمائي والسمعي البصري عبر تركيز وتهيئة مخبر للرقمنة.**

أما على مستوى **الفنون الركحية** فستعمل الوزارة على **حوكمة وتنظيم الدعم المسند للمجالات الإبداعية في هذا القطاع ليستجيب للضوابط ومعايير الشفافية والنزاهة وتجنب تضارب المصالح وعلى سن ضوابط ومقاييس محددة وإرساء أنظمة متابعة ومراقبة لآليات الدعم وتطوير التشريعات وملاءمتها مع محامل الإنتاج والتوزيع الجديدة ومراجعة الأوامر والقوانين الخاصة بمجال الفنون الدرامية** بالإضافة إلى **حفظ وتوثيق وأرشفة المدونة المسرحية التونسية عبر رقمنة النصوص والعروض المسرحية المسجلة والارتقاء بالمشاركة التونسية في التظاهرات والملتقيات الدولية من حيث جودة المضمون وأشكال التعابير الفنية.**

وفيما يخص **مسرح العرائس** فسيتم العمل على تعزيز الإشعاع الإقليمي في هذا المجال وخاصة الإفريقي عبر **إحداث مجمع يعنى بفنون العرائس والفنون المجاورة** في المجال الإفريقي.

18 الغايات 8.9 و11.4 من أهداف التنمية المستدامة

وفي إطار **تطوير برنامج تكوين الممثل بمؤسسة المسرح الوطني وتنمية قدراته وإحداث إختصاصات فنية أخرى**[19] إلى جانب تطوير الكتابة المسرحية والركحية وتحسين جودة الأعمال الفنية خاصة في مجال صناعة الفرجة الحية بغاية ترويجها وطنيا ودوليا ستتولى الوزارة إعادة بعث مدرسة السرك الفني صلب مؤسسة المسرح الوطني وإعداد الإطار القانوني المناسب لها.

وبهدف **الارتقاء بجاذبية المركز الثقافي الدولي بالحمامات** وتطوير المداخيل الذاتية سيتم العمل على **إنجاز دراسات مشروع الإقامة الفاخرة للضيوف والفنانين** كما سيتم العمل على **إنجاز مشروع مسرح البحر وقاعة العروض المغطاة** الذي سيساهم في تطوير المضامين الثقافية للمركز بالإضافة على تعزيز مسالك السياحة الثقافية.

أما على مستوى الموسيقى والرقص فستعمل الوزارة على **مواصلة هيكلة مجموعة الفرق الوطنية المرجعية**، وهي على التوالي الأوركسترا السمفوني التونسي والفرقة الوطنية للموسيقى والفرقة الوطنية للفنون الشعبية لما لهذه الفرق من دور هام في التعريف بالثقافة التونسية خاصة في التظاهرات والمحافل الدولية. كما سيتم العمل على **إحداث قطب أوبرالي إفريقي عربي** يكون مقره في تونس إلى جانب **مراجعة الإطار القانوني المنظم للإحتراف الفني وضرورة مواكبته للتطور الحاصل في الاختصاصات في مجال الموسيقى** (راب، ديجي، تقني صوت اختصاص موسيقى، فنان ملحن، إيقاع فموي...) **وتبسيط الإجراءات المتصلة بهذا المجال الفني وفي مجال الرقص** (الرقص المعاصر، الرقص المسرحي، رقص البريك Break dance، رقص الشوارع street dance ومختلف أنماط الرقص العصري ...) **ومراجعة النصوص التشريعية والأوامر الترتيبية المنظمة لآليات المساعدة والدعم على الإنتاج والترويج في مجال الموسيقى والرقص وتبسيط الإجراءات المتعلقة بإسناد بطاقات الاحتراف الفني** وموائمتها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وفيا يخص **التكوين الخاص في مجال الموسيقى والرقص** وإعتبارا إلى أن هياكل التكوين الخاصة تخضع في مختلف مراحل إحداثها وتسييرها ومتابعتها إلى وزارة التكوين المهني والتشغيل فستعمل الوزارة على **تنقيح كراسات الشروط المتعلقة بضبط قواعد إحداث وسير هياكل التكوين الخاصة بما يسمح بالمرافقة البيداغوجية والعلمية وتنظير برامجها وبإدراج إختصاصات ومجالات تكوين ترجع بالنظر للوزارة.** إلى جانب **تنقيح النصوص الترتيبية المتعلقة بالتكوين في**

[19] الغاية 4.4 من أهداف التنمية المستدامة

مجال الرقص بشكل يمكن من تفعيل التكوين في هذا الإختصاص وتعميمه على مختلف المعاهد العمومية للموسيقى والرقص.

أما على مستوى حفظ التراث الموسيقي وتثمينه[20] فسيتم العمل على إتمام عملية الرقمنة للمحامل السمعية والسمعية البصرية التي بحوزة الخزينة الوطنية للتسجيلات الصوتية بمركز الموسيقى العربية والمتوسطية ووضعها على ذمة الباحثين من خلال المنصة الرقمية للموسيقى التونسية Musika.tn ومن خلال تواصل عمليات المسح الميداني للتراث الموسيقي بكامل تراب الجمهورية واستغلال "مركز إبداع النجمة الزهراء" للتشجيع على الابتكار والابداع في مجال صناعة وترميم الآلات الموسيقية إلى جانب إتمام تأهيل متحف الآلات الموسيقية حتى يصبح مسايرا للمعايير الدولية من ناحية التصميم السينوغرافي والتكنولوجيات الحديثة .

VI. خدمات ثقافية مرقمنة تستند لمبادئ الحوكمة والممارسات الفضلى في القطاع الثقافي:

ستواصل الوزارة العمل على تركيز بنية إتصالية حديثة من خلال تنفيذ مخططات التجهيز السنوي وتأهيل الشبكات الإعلامية الداخلية وتوسيعها باعتماد التكنولوجيا الحديثة وتوفير وسائل السلامة المعلوماتية الضرورية والتوقي من الهجمات السيبرانية وإرساء بنية اتصالية تعتمد الوصلات والالياف البصرية عالية الجودة كما ستعمل الوزارة على تدعيم عملية النشر الإستباقي لأكبر عدد ممكن من المجموعات البيانية الثقافية المفتوحة.[21]

بالإضافة إلى العمل على تقريب الخدمات المسداة لمختلف الفاعلين الثقافيين من خلال تركيز منظومة لرقمنة الخدمات التي تقدمها المؤسسة التونسية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة وتركيز منصة الموسيقى التونسية Musika .tn الخاصة بالرصيد الرقمي لمركز الموسيقى العربية والمتوسطية ومن خلال تركيز نظام معلوماتي متكامل خاص بشبكة المكتبات العمومية لاستعمال التقنيات الحديثة في عمل المكتبات العمومية ولتأمين خدمات مكتبية على الخط لفائدة رواد هذه الفضاءات بالإضافة إلى تركيز منظومة للتصرف في الدعم العمومي بالقطاع الثقافي ستُمكن من تجميع كافة المسارات المتعلقة بالدعم والهياكل التي تشرف على إسناده ضمن فضاء موحد يمكّن من معالجة ومتابعة ملفات الدعم بصفة رقمية ويساعد على إتخاذ القرارات

20 الغايات 8.9 و11.4 من أهداف التنمية المستدامة

21 الغاية عدد 16.10 من أهداف التنمية المستدامة

المناسبة في شأنها **ومنصة للتصرف في الرصيد الوطني للفنون التشكيلية** الذي تم رقمنته وفق إتفاقية إستغلال مصنف تشكيلي تم إعدادها للغرض.

وفي جانب آخر سيتم العمل على **مزيد تكريس مبادئ الحوكمة في مختلف أوجه التصرف بالوزارة وهياكلها ومؤسساتها**[22] وإعادة هندسة مسارات الخدمات التي تسديها الإدارة (إدارة /إدارة- إدارة/مواطن- إدارة/مؤسسة) **وضبط خارطة المخاطر المرتبطة بها ودعم آليات الوقاية من الفساد ومكافحته مع كل الأطراف المتدخلة** بالإضافة إلى **دعم شبكة خلايا الحوكمة مركزيا وجهويا وتمكينها من وسائل العمل الهيكلية والبشرية والمادية الضرورية** لإسناد الهياكل الراجعة لها بالنظر **وتطوير وتحسين أدائها وتكريس منظومة القيم والمبادئ المضمنة بمدونة سلوك وأخلاقيات العون العمومي والعمل على إنجاز ميثاق المشاركة الثقافية وبما يمكن من إرساء قواعد سلوكية وأخلاقية تسمو بالممارسة والفعل الثقافي .**

VII. إطار قانوني يؤسس لقطاع ثقافي متطور ومهيكل :

تعمل وزارة الشـــؤون الثقافية على تطوير الإطار القانوني المنظم للقطاع الثقافي وتهدف الإصلاحات التشريعية التي يتم العمل حاليا على بلورتها إلى تطوير المنظومة القانونية للمؤسسات الثقافية كدور الثقافة والمركبات الثقافية والمعاهد الوطنية للموســيقى والرقص فضــلا عن **المؤسسات المرجعية قصد تمكينها من آليات التصرف الملائمة التي تؤهلها لمواكبة التطورات التي يشــهدها القطاع الثقافي وترتقي بقدراتها التنظيمية والمؤســســاتية وببرامج عملها وإلى تكريس المســؤولية الثقافية للمؤســســات ، هذا إضــافة إلى الإرتقاء بالإطار الترتيبي المنظم لمختلف الميادين الإبداعية والفنية بما يمكن من وضــع الإطار القانوني الملائم لضــمان حرية ممارسة المهن الفنية تكريسا للمبادئ الدستورية .**

وستعمل الوزارة على **إيلاء قطاع التراث بمختلف صيغه سواء المادية أو غير المادية منه أهمية كبرى بما يضمن حسن التصرف فيه والمحافظة عليه وتثمينه، وتشجيع الإستثمار في المجال الثقافي وتحفيزه** قصــد تحقيق الإنتعاشــة الاقتصــادية المرجوة بما يتماشــى وتطلعات المهنيين بالإضــافة إلى **مواصــلة الاهتمام بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة عبر تشــجيع المنتوج الفني التونســي وتعزيز انخراط بلادنا في المعاهدات الدولية في مجال حقوق الملكية الأدبية والفنية وموائمة التشريع الوطني مع المعايير الدولية في مجال الملكية الأدبية والفنية.**

22 الغاية 16.6 من أهداف التنمية المستدامة

كما ستعمل الوزارة على مزيد **حوكمة التصرف في مجالات الدعم عبر مراجعة مختلف المسارات المتصلة بالدعم العمومي بما يكرس ترشيد التصرف في المال العمومي وتحقيق الاهداف المرجوة في نشر الثقافة فكرا وممارسة.** وقد تم في هذا الخصوص إعتماد مقاربة تشاركية شملت مختلف الفاعلين الثقافيين ساهم بمقتضاها عدد من المبدعين الثقافيين وممثلي الهياكل المهنية في تقديم التصورات والمقترحات المتصلة بالإصلاحات المذكورة.

إلى جانب إستكمال المسار التشريعي والترتيبي المتعلق بقانون الفنان والمهن الفنية [23] بما يمكن من الاعتراف بأهمية الدور الذي يضطلع به الفنان بمختلف شرائحه وتصنيفاته المهنية في السمو بالموقع الحضاري لبلاده وتنمية الحياة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية **وتمكينه من أطر قانونية قصد تنظيم المهن الفنية بشكل يتلاءم مع خصوصية الممارسة الفنية ويواكب التطورات التي تشهدها المجالات الفنية ويسمح بتدعيم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعاملين بها.**

كما ستتولى الوزارة في إطار إصلاحي هيكلي جذري **مراجعة الهيكل التنظيمي الحالي للوزارة** وفق تصور مرحلي يأخذ بعين الاعتبار الظرفية الحالية والمتطلبات الموضوعية للعمل وتطور مهام الوزارة في سياق التحديات الإقتصادية والاجتماعية والثقافية **وإحداث المجلس الأعلى للثقافة والتراث** ليكون الإطار الأمثل وآلية تنظيمية ناجعة تمكن من إرساء المنوال الثقافي الجديد وتحقيق النقلة النوعية لقطاعي الثقافة والتراث من حيث المضمون والأداء المؤسساتي وكذلك **مراجعة تأجير الخدمات الاستثنائية الراجعة بالنظر إلى وزارة الشؤون الثقافية** بما يضمن تحفيز أعوان الوزارة والفنانين والباحثين وغيرهم من الكفاءات المتميزة في شتى ضروب الإبداع وتشجيعهم على مواصلة الإقبال على المشاركة في إنجاح مختلف التظاهرات الثقافية والفنية التي تنظمها الوزارة إضافة إلى تحفيزهم على المشاركة في أعمال اللجان الاستشارية المحدثة صلب الوزارة والهياكل والمؤسسات العمومية الراجعة لها بالنظر مع مزيد تكريس الممارسات الفضلى في هذا المجال وفق قواعد الشفافية والنزاهة والمساواة.

VIII. حضور ثقافي فاعل إقليميا ودوليا يحقّق الإشعاع الثقافي لبلادنا ويخدم جاذبيّتها:

ستواصل الوزارة السعي نحو حسن إدارة العنصر الثقافي في قوته الناعمة من خلال **العمل على تفعيل ملف المراكز الثقافية بالخارج لتعزيز حضور الثقافة الوطنية والترويج لصورة تونس بالخارج** بالإضافة الى **التنسيق مع وزارة الخارجية ومختلف الهياكل المتدخلة قصد**

23 الغاية عدد 1.3 من أهداف التنمية المستدامة

إعداد تصور ومراجعة الإطار القانوني المنظم لخطة ملحق ثقافي بالسفارات التونسية بالخارج.

بالإضافة إلى العمل على أن تكون للوزارة رؤية واضحة في خصوص المبدعين التونسيين بالمهجر وذلك عن طريق **إعداد قاعدة بيانات المبدعين والفاعلين الثقافيين بالمهجر** وعلى العمل نحو **التقليص من الحواجز والعوائق التي تحول دون تنقل المبدعين والفنانين التونسين خارج التراب التونسي وخاصة نحو الفضاء الأوروبي.**

كما ستعمل الوزارة على **تعزيز الحضور الثقافي التونسي بالخارج** وفق رؤية واضحة تساعد في الترويج لصورة تونس بالخارج وتعرف بالتراث الوطني المادي وغير المادي **وضبط روزنامة التظاهرات والفعاليات الدولية لتكثيف مشاركة المبدعين التونسيين بالخارج وتعزيز الشراكة مع بلدان الاتحاد الأوروبي من خلال برنامج أوروبا المبدعة لسنوات 2021-2027** حيث ستعمل الوزارة على تعزيز تشبيك المبدعين والفاعلين التونسيين بنظرائهم من البلدان المُنظَمَة لهذا البرنامج الذي يوفر فرص لتمويل المبادرات الثقافية كما يوفر فرص لتعزيز الكفاءات في مجال تسيير المشاريع الثقافية ومن خلال **برنامج دعم الشباب التونسي EU4Youth في قطاع الثقافة** الذي سيُعنى بإدماج الفئات الضعيفة من الشباب في الحياة العامة من خلال الرياضة والثقافة.

ملحـــق:

المؤشرات الكمية

المؤشرات الكمية في آفاق سنة 2025

الفنون الركحية:

المؤشر: عدد مراكز الفنون الدرامية والركحية:

2025	2024	2023	2022	2021	2020
25	24	24	*24	24*	*24

المؤشر: عدد العروض المسرحية المتحصلة على الدعم في الترويج:

2025	2024	2023	2022	2021	2020
2240	2230	2225	2220	*2202	*743

المؤشر: عدد الفضاءات المتحصلة على منحة دعم تسييروتجهيزفضاءات الفنون الركحية:

2025	2024	2023	2022	2021	2020
44	44	43	43	*42	38*

المؤشر: عدد إنتاج جمعيات مسرح الهواية الموجهة للطفل:

2025	2024	2023	2022	2021	2020
90	85	85	80	*73	28*

المؤشر: عدد إنتاج جمعيات مسرح الهواية الموجهة للكهول:

2025	2024	2023	2022	2021	2020
31	30	29	28	*27	*58

المؤشر: عدد إنتاج الهياكل المسرح المحترفة الموجهة للطفل:

2025	2024	2023	2022	2021	2020
123	122	121	120	145*	*72

المؤشر: عدد إنتاج الهياكل المسرح المحترفة الموجهة للكهول:

2025	2024	2023	2022	2021	2020
70	68	67	66	66*	*75

المؤشر: عدد الأعمال المسرحية الموجهة للطفل والمتحصلة علي منحة المساعدة على الإنتاج :

2025	2024	2023	2022	2021	2020
32	31	30	29	*28	11*

المؤشر: عدد الأعمال المسرحية الموجهة للكهول والمتحصلة علي منحة المساعدة على الإنتاج:

2025	2024	2023	2022	2021	2020
38	37	36	35	34*	22*

المؤشر: عدد الأعمال المسرحية العرائسية المنتجة:

2025	2024	2023	2022	2021	2020
7	6	6	5	*5	*4

المؤشر: نسبة الأعمال المتوجة مقارنة بالأعمال الفنية المدعومة**:

2025	2024	2023	2022	2021	2020
18	18	15	15	13	12

المؤشر: نسبة الأعمال النسائية المدعومة في مجال الفنون الركحية **:

2025	2024	2023	2022	2021	2020
45.5	45	43.6	43	42.5	40

المؤشر: عدد الأعمال الفنية المشاركة في التظاهرات الدولية**:

2025	2024	2023	2022	2021	2020
549	539	529	499	373	183

الفنون التشكيلية:

المؤشر: نسبة رقمنة الرصيد الفني**:

2025	2024	2023	2022	2021	2020
85	80	73	70	65	65

الموسيقى:

المؤشر: عدد المعاهد الجهوية للموسيقى و الرقص :

2025	2024	2023	2022	2021	2020
25	25	25	24	24	24

المؤشر: عدد إنتاجات الأعمال الفنية الكبرى لمؤسسة مسرح الأوبيرا :

2025	2024	2023	2022	2021
15	12	10	6	12

المؤشر: عدد إنتاجات الأعمال الفنية الكبرى لمؤسسة مسرح الأوبيرا المشاركة في تظاهرات دولية ومحلية:

2025	2024	2023	2022	2021
8	7	6	10	5

الفنون السمعية البصرية:

المؤشر: عدد قاعات السينما:

2025	2024	2023	2022	2021	2020
41	41	40	40	*40	*32

المؤشر: عدد التظاهرات السينمائية الجهوية المنجزة:

2025	2024	2023	2022	2021	2020
33	30	26	23	21*	14*

☐المؤشر: عدد البطاقات المهنية التي تم إسنادها للسينمائيين:

2025	2024	2023	2022	2021	2020
123	122	120	115	*113	111*

☐المؤشر: عدد التراخيص المسندة لموردي الأفلام لتحويل عملات أجنبية:

2025	2024	2023	2022	2021	2020
200	200	200	199	196*	*231

☐المؤشر: عدد سيارات السينما المتجولة :(المجهزة والغير المجهزة بآلات العرض السينمائي):

2025	2024	2023	2022	2021	2020
41	41	40	40	*37	*37

☐المؤشر: عدد قاعات السينما التي تم تأهيلها:

2025	2024	2023	2022	2021	2020
10	10	9	9	*8	*7

الكتاب والمطالعة:

المؤشر: عدد المكتبات العمومية:

2025	2024	2023	2022	2021	2020
444	443	442	440	*439	*434

المؤشر: عدد المكتبات المتنقلة:

2025	2024	2023	2022	2021	2020
50	47	46	44	*42	42*

المؤشر: الرصيد العام:

2025	2024	2023	2022	*2021	*2020
8500959	8416791	8333456	8250947	8125181	8001332

المؤشر: عدد دور النشر المنتفعة بدعم الورق المستعمل في صناعة الكتاب الثقافي:

2025	2024	2023	2022	2021*	*2020
80	80	76	75	75	84

المؤشر: عدد الناشرين المستفيدين في آلية إقتناء الكتاب التونسي:

2025	2024	2023	2022	*2021	2020*
122	121	121	120	117	127

المؤشر: عدد الأعمال الموصى بنشرها (آلية التوصية بالنشر):

2025	2024	2023	2022	2021*	*2020
3	3	2	2	1	1

المؤشر: عدد المعارض الدولية التي تمت المشاركة فيها:

2025	2024	2023	2022	*2021	2020*
5	5	4	3	3	3

المؤشر: تطّورعدد الإصدارات الجديدة من الكتب والدوريات الثقافية**:

2025	2024	2023	2022	2021	2020
3200	3000	2800	2600	2400	2100

المؤشر: تطورعدد القراء**:

2025	2024	2023	2022	2021	2020
2780000	2760000	2760000	2740000	2690000	4105442

<u>العمل الثقافي:</u>

المؤشر: عدد دورالثقافة :

2025	2024	2023	*2022	*2021	*2020
246	246	244	243	238	233

المؤشر: نسبة تغطية دورالثقافة للمعتمديات:

2025	2024	2023	2022	2021	2020*
72.90	72.88	72.88	72.85	72.83	72.82

المؤشر: عدد المستفيدين من نوادي الثقافة:

2025	2024	2023	2022	2021	*2020
26000	25500	25000	24800	24700	23645

المؤشر: عدد الأطفال المستفيدين من نوادي الثقافة:

2025	2024	2023	2022	2021	*2020
15000	14800	14500	14000	13500	12586

المؤشر: تطورنسبة إنخراط العنصرالنسائي بالنوادي الثقافية**:

2025	2024	2023	2022	2021	2020
%61	%60	%59	%57,5	% 56	%55,05

المؤشر: تطورعدد الشراكات مع الفاعلين الثقافيين والمجتمع المدني**:

2025	2024	2023	2022	2021	2020
1500	1400	1300	1200	1100	1044

<u>التراث:</u>

المؤشر: تطورنسبة الجمعيات المساهمة في المحافظة على التراث وصونه**:

2025	2024	2023	2022	2021	2020
%15	% 14	% 13	% 12	% 11	% 10.30

المؤشر: نسبة المعالم والمو اقع والممتلكات الثقافية المحمية والمرتبة**:

2025	2024	2023	2022	2021	2020
% 45	% 42	% 40	% 35	% 30	% 30

المؤشر: عدد عناصر التراث المودعة للتسجيل في قائمات اليونسكو**:

2025	2024	2023	2022	2021	2020
15	12	10	7	4	4

المؤشر: عدد الزيارات للمعالم والمو اقع والمتاحف**:

2025	2024	2023	2022	2021	2020
1500000	1495000	1300000	1212750	1155000	160498

*معطيات تم تجميعها في إطار تجميع المعطيات الإحصائية المنتجة من الإدارات العمومية

** معطيات مدرجة بوثيقة البرنامج السنوي للقدرة على الأداء